قتل الأقباط عمداً وبلا رحمة في ليبيا بمثابة جريمة حرب

قالت منظمة العفو الدولية اليوم أن إعدام 21 قبطياً بطريقة مروعة في ليبيا، على أيدي الجماعة التي تطلق على نفسها اسم ولاية طرابلس التابعة "للدولة الإسلامية"، يشكل جريمة حرب واعتداء على المبادئ الأساسية للبشرية.

وفي مقطع فيديو نُشر على مواقع الإنترنت، من قبل الجناح الإعلامي للجماعة، ظهر 21 قبطياً مصرياً، كما زعم، وهم يُعدمون ذبحاً على أحد الشواطئ في مكان غير معلوم في ولاية طرابلس. ونُفذت العملية المروعة انتقاماً من الاختطاف المزعوم الذي تعرضت له كاميليا شحاته، وهي مصرية مسيحية تسبب اعتناقها الإسلام بموجة احتجاجات في عام 2010.

وصرحت منظمة العفو الدولية أنه ما من شيء من شأنه أن يبرر قتل هؤلاء الرجال بلا رحمة حيث يظهر أنهم استُهدفوا بسبب ديانتهم وليس لاعتبارات أخرى.

ويظهر شريط الفيديو المعنون "رسالة موقعة بالدم إلى أمة الصليب" مجموعة من الرجال يرتدون بزات برتقالية اللون يتم استعراضهم على الشاطئ، رفقة رجال ملثمة، قبل أن يُجبروا على الجثو على ركبهم ويتم ذبحهم.

وبحسب أبرشية سمالوط، تعرفت عائلات 20 من الرجال في الفيديو على أبنائهم، وهم أقباط مصريون من ناحية سمالوط بمحافظة المنيا. ولما يتم بعد الجزم بهوية الشخص الحادي والعشرين في المجموعة، والذي يُعتقد أنه قبطي من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقالت منظمة العفو الدولية أن عملية القتل المروعة، وشريط الفيديو الذي تم إخراجه بعناية، كانا بمثابة عمل إجرامي يهدف إلى ترويع سكان ليبيا ومصر والعالم. وتُعد اللقطات المصورة أمراً مدمراً لعائلات الضحايا الذين يمرون الآن بحالة صدمة كلية. وتناشد منظمة العفو الدولية السلطات المصرية توفير خدمات الاستشارات النفسية والاجتماعية لأفراد عائلات الضحايا، سواء بشكل فوري على إثر هذه الصدمة المروعة أو على المدى الطويل. كما يتعين على تلك السلطات أن تفي بتعهدها تقديم تعويضات مالية لعائلات الضحايا التي تنحدر من مناطق فقيرة في صعيد مصر، ولعلها تكون قد خسرت مصدرها الوحيد لكسب الرزق بذبح أبنائها في ليبيا. ويُذكر أن أقباط مصر لطالما تعرضوا للتمييز على مدار عقود، لا سيما على صعيد بناء دور عبادتهم أو المحافظة على القائم منها، في الوقت الذي تقاعست فيه السلطات المصرية عن حمايتهم من التعرض للعديد من الاعتداءات الطائفية.

ووفق ما أفاد به أفراد من عائلات العمال الأقباط العشرين، فلقد تعرض أبناؤهم للاختطاف في حادثتين منفصلتين في منطقة سرت شمال غرب ليبيا التي كانوا يقيمون ويعملون فيها بصفتهم من العمالة الوافدة. وفي 29 ديسمبر/ كانون الأول 2014، أُوقفت مجموعة من سبعة أقباط مصريين عند إحدى نقاط التفتيش أثناء قيادتهم سيارتهم باتجاه الحدود المصرية قبل أن يتم اختطافهم على أيدي مسلحين. وفي 3 يناير/ كانون الثاني 2015، اقتحمت مجموعة من المسلحين أحد المنازل في سرت يقيم في عمال مصريون بما فيهم السبعة المختطفون آنفا، وقام المهاجمون هذه المرة باختطاف 13 مصرياً قبطياً وفق قائمة كانت بحوزتهم تضم اسماء الأقباط فقط.

وظل مكان تواجد العمال المصريين الوافدين مجهول عقب اختطافهم حتى 12 يناير/ كانون الثاني 2015، أي عندما نشرت جماعة ولاية طرابلس التابعة للدولة الإسلامية سلسلة صور لرجال زعمت أنهم وراء عملية

الاختطاف. وفي 13 فبراير/ شباط 2015، ادعت مجلة إلكترونية تصدرها الجماعة المسلحة أن اختطاف الأقباط جاء انتقاماً من اضطهاد امرأة مسلمة تُدعى كاميليا شحاته على يد الكنيسة القبطية في مصر. وفي عام 2010، فُقدت كاميليا وسط شائعات قالت إنها تعرضت للاختطاف قبل أن تعثر الشرطة المصرية عليها لاحقا وتسلمها للكنيسة.

ويعتري منظمة العفو الدولية عميق القلق على سلامة سبعة مصريين آخرين معظمهم أقباط، بعد أن فُقدوا في منطقتي سرت ومصراته في الأشهر الأخيرة. وفي 25 أغسطس/ آب 2014، تعرض الأشقاء جمال ورائف ورمانة متى حكيم وابن عمهم عادل صديق حكيم للاختطاف لدى توقفهم بإحدى نقاط التفتيش في سرت. ووفق ما افاد به شقيق رابع لهم أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معه، فقد كان الأربعة يعملون في طرابلس، ولكنهم قرروا العودة إلى مصر عقب تصاعد حدة النزاع في ليبيا. وأوقف ملثمون مسلحون سيارتهم عند إحدى نقاط التفتيش في طريق عودتهم إلى مصر. ولدى التدقيق في جوازات سفرهم أُجبر أربعة أقباط من ركاب السيارة على الترجل منها، واقتيدوا إلى مكان غير معلوم، فيما سُمح للركاب الآخرين المسلمين بمتابعة رحلتهم. ولا زال مصيرهم مجهولاً، وأماكن تواجدهم غير معروفة منذ ذلك الحين.

وفي اليوم التالي، أي بتاريخ 26 أغسطس/ آب 2015، اختُطف قبطي مصري آخر يُدعى مينا شحات عوض عند إحدى نقاط التفتيش في سرت أيضاً، وهو في طريق عودته إلى مصر. ولا زال مصيره ومكان تواجده مجهولين منذ وقوع حادثة اختطافه. وفي 15 سبتمبر/ أيلول 2014، فُقد مصريان أحدهما مسلم والآخر قبطي في مصراته عقب مغادرتهم مكان عملهم في سيارة بحدود الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم.

وتناشد منظمة العفو الدولية جميع الجماعات المسلحة والسلطات المعنية أن تكثف من جهودها الرامية إلى معرفة مصير وأماكن تواجد المصريين المختطفين السبعة. ويجب الإفراج فوراً ودون شرط أو قيد عن كل مدني يُحتجز بناء على هويته الدينية أو السياسية أو القبلية.

خلفية

أصبحت الأقليات الدينية تُستهدف بشكل متزايد في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي، وتعرض أفرادها للاختطاف والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروعة، لا سيما في بنغازي وسرت.

ومنذ اندلاع النزاع المسلح الحالي بين تحالف غير رسمي من الجماعات المسلحة الموالية لحكومتين وبرلمانين متناحرين، أحدهما في طبرق والآخر في طرابلس، أصبح من الشائع جداً في ليبيا وقوع عمليات اختطاف للأشخاص بناء على أصلهم أو هويتهم أو أنشطتهم التي يمارسونها. ولقد وثقت منظمة العفو الدولية عدداً من الإعدامات الميدانية، وعمليات القتل غير المشروع التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في بنغازي ودرنة والزاوية، بما في ذلك ذبح شخص واحد، على الأقل، وقطع رأسه. وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية أنه قد وقعت عمليات ذبح أخرى طالت الأسرى من المقاتلين أو المدنيين المختطفين في بنغازي.

ومنذ نهاية نزاع عام 2011 المسلح، أصبحت سرت معقلاً للجماعات الإسلامية المسلحة، لا سيما جماعة أنصار الشريعة التي تهدف إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق تفسيرها المتشدد لها، والتي لطالما وُجهت الاتهامات لها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أعلنت إحدى الجماعات المسلحة في ليبيا عن مبايعتها للجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، وأعلنت عن إنشاء ولاية طرابلس التي تشمل عدة مدن غربي البلاد، بما في ذلك مدن سرت وطرابلس ومصراته والزاوية.